



European  
Union



# النزوح وخبية الأمل

توثيق التوتر الاجتماعي وإعادة تأطير  
ديناميكيات العودة في لبنان

# الفهرس

٤	١. المقدمة
٥	٢. نطاق البحث
٥	٣. الخلفية العامة والسياق
٦	٤. المنهجية
٨	٥. النتائج الموضوعية المتعلقة بالإقصاء والتنافس والتوترات الاجتماعية:
٨	أ. الاستبعاد من الخدمات
١٠	ب. تصوّرات عدم المساواة في المساعدات
١١	ج. التنافس على سبل العيش
١٢	د. الهوية والانتماء
١٣	هـ. ديناميكيات التوتّر
١٤	و. سرديّات العودة
١٥	٦. تحليل نقاط الضعف الشاملة
١٧	٧. التباين الإقليمي في ديناميكيات التعايش
١٨	٨. نتائج التحقق المجتمعي
١٨	٩. الاستنتاجات

## الجدول:

٧	الجدول ١: جدول ملخّص مشاركة مجموعات المناقشات (FGD) والمقابلات مع أصحاب المعلومة الرئيسيين (KII)
٧	الجدول ٢: مقابلات أصحاب المعلومة الرئيسيين
١١	الجدول ٣: الفجوة بين التصوّر وواقع الوصول
١٧	الجدول ٤: آليات الضعف المتباينة
١٧	الجدول ٥: مقارنة تحليلية للنتائج

## الملخص التنفيذي

يستعرض هذا التقرير نتائج دراسة ميدانية نوعية تبحث في كيفية تأثير خفض التمويل الإنساني، وتجدد النزوح السوري بعد عام ٢٠٢٤، وتعميق الأزمة الاقتصادية على إعادة تشكيل التوتر الاجتماعي، وإمكانية الوصول إلى الخدمات، وديناميكيات التعايش في مناطق مختارة من قضاء عاليه ومنطقة البقاع. ويركز البحث على التفاعل بين ثلاث مجموعات تعيش تحت ضغط مشترك: المجتمعات اللبنانية المضيفة الأكثر هشاشة اقتصاديًا، واللاجئون السوريون المستقرون منذ فترة طويلة، والسوريون الوافدون حديثًا إلى لبنان بعد حالات عدم الاستقرار الأخيرة في سوريا.

تم جمع البيانات عبر مناقشات مجموعات التركيز ومقابلات مع أصحاب المعلومة الرئيسيين في مواقع ذات تركيبة سكانية مختلطة، باستخدام منهجية تشاركية تراعي الفوارق بين الجنسين. وتم التحقق من النتائج لاحقًا من خلال ورشتين للتأكيد المجتمعي في عاليه والبقاع، حيث أكد المشاركون توافق التحليل مع واقعهم المعيشي.

تشير الدراسة إلى أن التوترات الحالية لا تنشأ بالأساس من اختلاف الهوية أو العداء اليومي، بل من تراكم حالة عدم اليقين في ظل تقلص نظم الدعم. ويؤدي الاستبعاد من الخدمات، وضغوط سبل العيش، والانطباع بعدم المساواة في المساعدات إلى ما يصفه المشاركون بأنه "فجوة متزايدة في العدالة". وعلى الرغم من انخفاض مستويات المساعدة، فإن استهداف المساعدات بشكل واضح والمعلومات المضللة يسهمان في انتشار الاعتقاد بعدم التوزيع العادل، مما يزيد الاستياء وفقدان الثقة. وغالبًا ما يُفترض أن السوريين الوافدون حديثًا يحصلون على الدعم، لكنهم في الواقع من أكثر الفئات استبعادًا بسبب صعوبات الوثائق وخوفهم من التوجه إلى المؤسسات.

يُظهر التحليل الإقليمي أن دوافع التوتر تتأثر بالهيكل الاجتماعي المحلي. ففي عاليه، تساعد شبكات الانتماءات الطائفية والاجتماعية في استيعاب القادمين الجدد من خلال القنوات الخاصة والمجتمعية، مما يقلل التنافس الواضح على الموارد. وترتبط التوترات هناك غالبًا بمخاوف سياسية وأمنية أكثر من المنافسة الاقتصادية اليومية. أما في البقاع، حيث يدخل عدد كبير من الوافدين إلى بلدات تعاني من ضغط كبير وبدون آليات ربط اجتماعي قوية، فتؤطر التوترات أساسًا من خلال التنافس على الموارد المتعلقة بالسكن والخدمات والعمل بأجور منخفضة.

عبر جميع المواقع، يشير المجتمع اللبناني المضيف إلى زيادة الهامشية الاقتصادية وفقدان الاعتراف المؤسسي، ما يولد إحساسًا بالنزوح الرمزي مرتبط بانهايار البنية التحتية وارتفاع تكاليف الرعاية الصحية والتعليم. في الوقت نفسه، يلاحظ اللاجئون تراجعًا تدريجيًا في المساعدات، وارتفاع حالة عدم الأمان القانوني، واعتمادًا أكبر على ظروف عمل غير رسمية واستغلالية. وتؤكد نتائج ورش التأكيد أن الأجور المنخفضة وعدم استقرار سبل العيش تؤثر الآن على كل من اللبنانيين والسوريين، ما يعكس تدهورًا نظاميًا في سوق العمل وليس ميزة لمجموعة معينة.

تُناقش العودة إلى سوريا على نطاق واسع ولكنها نادرًا ما تُعتبر خيارًا حرجيًا أو فورًا. وبدلًا من ذلك، يوصف القرار بأنه مشروط ومأخوذ تحت الضغط، متأثر بعدم الأمان، ونقص الخدمات، والإرهاق الاقتصادي. وترتبط قرارات العودة بشكل متزايد بتدهور ظروف المعيشة في لبنان أكثر من التحسن المؤكد في مناطق المنشأ. وتظل آليات الدعم النفسي والقانوني لاتخاذ قرار العودة غائبة إلى حد كبير.

يُظهر تحليل النوع الاجتماعي والهشاشة تعرض الفئات المختلفة لأعباء الأزمة بشكل متفاوت. يواجه الشباب مسارات محدودة لسبل العيش وتأخر الانتقال نحو الاستقلال الاقتصادي. تتحمل النساء أعباء منزلية أكبر ومخاطر استغلال أعلى مع انخفاض المساعدات. ويواجه الأشخاص ذوو الإعاقة والقادمين الجدد غير المسجلين حواجز متعددة تمنعهم غالبًا من الوصول إلى الخدمات الرسمية أو المشاركة في التقييمات.

يخلص التقرير إلى أن التعايش قائم لكنه هش. وعادةً ما يُثار التصعيد عبر الخطاب السياسي، وسرديات الإعلام، والمعلومات المضللة، والصدمات الاقتصادية المفاجئة، وليس عبر صراع يومي مستمر. ومن ثم، فإن الحد من التوتر يتطلب ليس فقط استعادة الخدمات، بل ضمان العدالة المرئية، ومعايير وصول شفافة، وبرمجة متباينة حسب السياق المحلي. وتُعطي التوصيات الأولوية لتقديم المساعدات على أساس العدالة، وآليات دعم على مستوى البلديات، ومسارات عمل للشباب مرتبطة بوظائف مدفوعة الأجر، وقنوات وصول محمية للفئات الأكثر هشاشة، ودعم حيادي لقرارات العودة. ويكون تحقيق الاستقرار أكثر احتمالية حيث يُنظر إلى نظم مشاركة الموارد على أنها متوقعة، وشاملة، وشفافة.

## توصيات مستقبلية

استناداً إلى المعطيات الميدانية، يُوصى بالتركيز على الأولويات التالية:

### ١- الانتقال من مجرد تقديم المساعدات إلى تعزيز العدالة الملموسة:

ينبغي أن تكون المساعدات مستدامة ومتعددة القطاعات ومعززة للتماسك الاجتماعي، بما يحدّ من التوتر عبر ضمان شفافية معايير الاستهداف ووضوحها في التواصل مع المجتمعات المعنية. ومن دون هذا النهج الشمولي، قد تسهم المساعدات في تأجيج التنافس والاحتكاك الاجتماعي بدل الحدّ منهما.

### ٢- دعم وتحفيز المجتمعات المضيفة:

تعزيز البنية التحتية والخدمات البلدية في المناطق التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين بما يمكن المجتمعات من استقبال اللاجئين ودمجهم في الحياة اليومية بغض النظر عن وضعهم القانوني أو الوثائقي، بدل ترك البلديات خارج دوائر صنع القرار أو مثقلة بأعباء لا تملك أدوات إدارتها.

### ٣- ربط برامج تدريب الشباب بمسارات عمل مدفوعة الأجر:

التحوّل من برامج تدريب المهارات المنفصلة إلى برامج مهنية معتمدة تربط الشباب بفرص عمل مضمونة. ويشمل ذلك التلمذة المهنية والتوظيف في البلديات وبرامج المواثمة بين الباحثين عن عمل وأصحاب العمل وتقديم حوافز لأصحاب العمل لاستيعاب الشباب المتدربين في سوق العمل.

### ٤- التعامل مع النساء كفاعلات استقرار وليس كمستفيدات فقط:

دعم أدوار النساء المرتبطة بالدخل بصفتهم مرشدات مجتمعية وساعات لتسهيل الوصول إلى الخدمات ومساندات للأسر مع توفير خيارات لكسب العيش مرنة تراعي احتياجات رعاية الأطفال. وتعزيز الدور المجتمعي للنساء من خلال مشاركة نساء اللاجئين والمجتمعات المضيفة في برامج ومبادرات اقتصادية مشتركة تعود بالنفع على كلا المجتمعين.

### ٥- توفير قنوات وصول محميّة للأشخاص ذوي الإعاقة والوافدين الجدد غير المسجّلين:

توفير وصول آمن يقلل المخاطر إلى الخدمات للوافدين الجدد غير المسجّلين عبر برامج مستهدفة تعزز الإدماج وربطهم بالمجتمعات المضيفة. ينبغي دعم السلطات المحلية وتحفيزها على تبني وتنفيذ آليات التسجيل المساند، والتواصل الميداني المتنقل ومسارات تقديم الخدمات السريعة وتدابير تعزيز الإدماج لضمان وصول أفضل للفئات الضعيفة واللاجئين الجدد.

### ٦- استخدام بيانات الخدمات كمؤشرات إنذار مبكر:

تشجيع تنفيذ وتمويل جمع البيانات الأساسية وتوليد الأدلة المستمرة لمتابعة معدّلات التسرب المدرسي وارتفاع الإيجارات وديون الأدوية وفقدان الوظائف. وتعمل هذه البيانات كنظام إنذار مبكر، وتدعم تكييف البرامج بصورة سريعة ومستنيرة بملاحظات المجتمع، كما تمكن من رصد التغيرات وقياس الأثر على المدى الطويل.

### ٧- تقديم دعم حيادي لاتخاذ قرار العودة:

تقديم الاستشارات الواقعية والقانونية والنفسية والاجتماعية إلى جانب المعلومات حول مناطق العودة ومسار العودة نفسه والمساعدة في تأمين الوثائق المفقودة، لضمان أن تكون الخيارات مبنية على معلومات دقيقة وليس على الشائعات. وتضمين برامج دعم إعادة الاندماج عند الوصول لتقليل حالات العودة غير الرسمية إلى لبنان.

### ٨- مكافحة المعلومات المضلّة وفجوات التصرّو:

توفير تواصل عام واضح وشفاف بشأن معايير المساعدات وإمكانية الوصول إلى الخدمات عبر البلديات والقنوات المجتمعية، ودعم آليات مبسّطة لرصد الشائعات وتلقّي الملاحظات للحدّ من التوتر الناجم عن عفّن التصوّرات.

## المقدّمة

يعرض هذا التقرير نتائج مشروع بحثي نُفذته جمعية بسمّة وزيتونة للإغاثة والتنمية بعنوان "النزوح، خيبة الأمل، والحوار". ويبحث هذا التقرير في التحوّلات التي تشهدها العلاقات الاجتماعية في لبنان في ظل الانخفاض الحاد في التمويل الإنساني وتجدّد موجات النزوح من سوريا. مع استمرار تراجع الدعم المقدّم من الجهات الدولية الفاعلة والمفوضية السامية للأمم (USAID) بما في ذلك الوكالة الأميركية للتنمية الدولية اشتدّت حدّة ، (WFP) وبرنامج الأغذية العالمي (UNHCR) المتحدة لشؤون اللاجئين التنافس على الموارد الشحيحة ما وضع العلاقات المجتمعية الهشة تحت ضغوطات متزايدة.

أُجري البحث خلال الفترة الممتدّة من أيلول ٢٠٢٥ إلى كانون الثاني ٢٠٢٦ في مواقع مختارة ضمن قضاء عاليه ومنطقة البقاع، وهي مناطق تتسم بطول أمد النزوح، وتنوّع التركيبة السكانية، وارتفاع مستويات الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية. استضافت هذه المجتمعات لسنوات عديدة لاجئين سوريين إلى جانب سكان لبنانيين يعانون من ضغوطات اقتصادية متزايدة، إلّا أن التخفيضات الأخيرة في التمويل وعودة موجات النزوح الجديدة فاقمت التوترات القائمة إلى حدّ غير مسبوق.

يركّز هذا البحث على تطوّر العلاقة بين ثلاث مجموعات مجتمعية:

• **اللاجئون السوريون المستقرّون منذ سنوات في لبنان الذين تمكنوا من بناء شبكات اجتماعية واقتصادية ويواجهون اليوم هشاشة متجددة في ظل تقلص المساعدات وتراجع مستويات القبول المجتمعي.**

• **النازحون السوريون الوافدون حديثاً والذين دخل الكثير منهم إلى لبنان عقب تجدد حالة انعدام الأمن في سوريا، ويُنظر إليهم من قبل بعض أفراد المجتمع المحلي على أنهم محسوبون سياسيًا على النظام السوري.**

• **المجتمعات اللبنانية المضيفة الأكثر هشاشة اقتصاديًا والتي تعاني بدورها من انهيار الخدمات وتفاقم الأوضاع المعيشية وغالبًا ما ترى في المجموعتين من اللاجئين المذكورتين أعلاه منافسين على البنية التحتية المحدودة، وفرص العمل، والمساعدات المتاحة.**

أدّى التفاعل بين هذه المجموعات إلى نشوء مثلث معقّد من العلاقات، يتشكّل بفعل مشاعر الظلم المتصور، والإقصاء الرمزي، والتفاوت في التعرّض للمخاطر. لم تقتصر آثار تقليص المساعدات الإنسانية على الحدّ من الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم والمأوى والدعم المادي، بل أسهمت أيضًا في تعميق الضغوط النفسية والاجتماعية، وترسيخ سرديات الإقصاء وعدم الأهمية وقابلية الاستغناء عن الفئات النازحة.

في هذا السياق، يولي البحث اهتمامًا خاصًا لكيفية تأثير ارتفاع حدّة التوترات الاجتماعية وأنماط الإقصاء على سردية العودة إلى سوريا. فبدلًا من التعامل مع العودة على أنها خيار طوعي بحت أو نتيجة لسياسات رسمية فحسب، يستكشف البحث ما إذا كانت تُفهم بشكل متزايد كحصيلة قسرية للإقصاء المادي والرمزي معًا، حيث يصبح البقاء في لبنان مرادفًا للتهميش وانعدام الأمان ومحو الوجود، لا للحماية أو اللجوء.

باستخدام منهجية نوعية وتشاركية ومراعية للنوع الاجتماعي، يستند البحث إلى جلسات مجموعات ومقابلات شبه مُنظمة وورش عمل للتحقق المجتمعي، بهدف توثيق التجارب المعيشية عبر اختلاف النوع الاجتماعي ووضع النزوح والموقع الاجتماعي والاقتصادي.

ومن خلال التحليل في أصوات المجتمعات المحلية ودينامياتها الخاصة، يهدف هذا التقرير إلى إنتاج معطيات قائمة على الأدلة يمكن أن تسهم في توجيه البرامج الإنسانية، وتعزيز الحوار البلدي، ودعم المبادرات التي يقودها اللاجئون، وإثراء النقاشات المتعلقة بسياسات الجهات المانحة. وفي المحصلة، يسعى التقرير إلى إعادة النظر في النقاش حول التعايش والابتعاد عن الحلول المجرّدة لصالح فهم أعمق لكيفية اختبار الإقصاء والكرامة وحرية الاختيار على أرض الواقع.

## نطاق البحث

يهدف المشروع إلى إنتاج أدلة قائمة على الواقع المجتمعي حول كيفية تأثير خفض التمويل الإنساني وتجدد النزوح من سوريا على التوترات الاجتماعية، الوصول إلى الخدمات، وديناميات التعايش في مناطق محددة في عاليه والبقاع. وقد صمّم المشروع لتجاوز الافتراضات العامة المتعلقة بعلاقات اللاجئين مع المجتمعات المضيفة من خلال توثيق العوامل المحلية التي تثير التوتر ودرس تجربة الاستبعاد والمنافسة الاقتصادية وتراجع المساعدات عبر مختلف الفئات السكانية.

كان الهدف الرئيسي من الدراسة توثيق العوامل المحلية المسببة للتوتر التي تؤثر على ثلاث مجموعات رئيسية: اللاجئين السوريين المستقرون منذ فترة طويلة في لبنان، والوافدون الجدد من السوريين، وأفراد المجتمع المضيف اللبناني الذين يعانون من أوضاع اقتصادية صعبة. ومن خلال جلسات مناقشات ضمن مجموعات وإجراء مقابلات مع الأشخاص الرئيسيين المعنيين، عمل المشروع على توثيق التجارب الحياتية المتعلقة بالاستبعاد من الخدمات، وضغوط سبل العيش، وإدراك سبل الوصول إلى المساعدات، والعلاقات بين المجموعات على المستوى البلدي.

أمّا الهدف الثاني فكان إعداد تحليل يأخذ في عين الاعتبار النوع الاجتماعي والحساسية تجاه الفئات الضعيفة، حول كيفية تأثير الاستبعاد والمنافسة على المجتمعات بشكل مختلف بحسب النوع الاجتماعي، والعمر، وحالة النزوح، والهشاشة القانونية، والإعاقة. وقد أعطي اهتمامًا خاصًا لتجارب النساء، والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة، واللاجئين غير المسجلين، والأسر المهمشة، مع الاعتراف بأن التوتر والاستبعاد لا يختبران بشكل موحد عبر جميع الفئات السكانية.

كان الهدف الثالث دراسة كيفية تأثير تراجع الوصول إلى الخدمات وزيادة الضغوطات الاجتماعية على تصورات اللاجئين بشأن العودة إلى سوريا. وبدلاً من النظر إلى العودة كقرار سياسي أو طوعي بحت، سعي المشروع إلى فهم كيفية إعادة صياغة مفهوم العودة على المستوى المجتمعي، خصوصًا عندما يُنظر إليها على أنها مشروطة، محدودة، أو نابعة من الاستبعاد أكثر من كونها ناتجة عن الأمان أو الفرص.

أمّا الهدف الرابع فكان دعم التحقق التشاركي والحوار من خلال تقديم النتائج الأولية لأصحاب المصلحة عبر ورش عمل واستشارات منظمة بهدف التأكد من صحة التفسيرات، وإدماج ملاحظات المجتمع، وتطوير توصيات عملية قائمة على الواقع المحلي.

وأخيرًا، هدف المشروع إلى تطوير توصيات قابلة للتنفيذ للسياسات والبرامج التبتّخّ البلدية والمجتمع المدني والمنظمات التي يقودها اللاجئون والجهات المانحة مع الاعتماد على الأدلة الميدانية ووجهات نظر المجتمع لضمان برمجة وحوكمة تتسم بحساسية أكبر للصراع، وعدالة، وملاءمة للسياق المحلي.

## الخلفية العامة والسياق

بعد أكثر من عقد على بداية النزوح السوري الواسع النطاق، تدخل العلاقات بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة مرحلة جديدة وهشة، تتسم بتقلص المساعدات وإرهاق المؤسسات وتعاقد الضغوطات الاجتماعية.

منذ أواخر عام ٢٠٢٤ وحتى عام ٢٠٢٥، أدّت حركات نزوح جديدة من سوريا وخصيصًا من المناطق المتأثرة بعدم الاستقرار والعنف المحلي إلى وصول عائلات سورية إضافية إلى مجتمعات لبنانية تواجه أصلًا ضغوطات كبيرة. اعتمد العديد من القادمين الجدد على شبكات أسرية واجتماعية وطائفية للاستقرار في مناطق مثل عاليه والبقاع، مندمجين مع اللاجئين المقيمين منذ فترة طويلة الذين واجهوا بدورهم سنوات من ضعف تدريجي ومتواصل.

في الوقت نفسه، شهد لبنان فترة تخفيضات حادة في التمويل الإنساني. فقد أدّت هذه التخفيضات التي طالت برامج المساعدات الدولية الرئيسية، بما في ذلك البرامج الداعمة للصحة والأمن الغذائي والتعليم والمساعدات النقدية، إلى تراجع كبير في توفر الخدمات الأساسية وتغطيتها. وتشير الجهات الإنسانية إلى تقليص حجم العمليات، وتشديد معايير الاستحقاق، وخفض مستويات الدعم. وقد أسفرت هذه التخفيضات عن عواقب مادية فورية للاجئين، وفي الوقت نفسه عززت شعور المواطنين اللبنانيين الأكثر ضعفًا بأن أنظمة الدعم غير متساوية أو ميسّسة أو استبعادية.

## لقد أدّى الجمع بين النزوح المتجدّد وتراجع المساعدات إلى زيادة الضغط على الأنظمة المحلية الهشة بالفعل وعزّز عدة عوامل معروفة للتوتر الاجتماعي ومنها:

- المنافسة على الخدمات المحدودة وفرص الكسب غير الرسمية
- الشعور بالتحيز أو عدم المساواة في الوصول إلى المساعدات والمأوى
- تدهور الصحة النفسية والتماسك المجتمعي
- زيادة شعور الإحباط بين المجتمعات المضيفة ذات الدخل المحدود
- زيادة ضعف النساء والشباب والأفراد غير المسجّلين

في المناطق المختلطة، تتجلى هذه الضغوطات في المفاوضات اليومية حول المساحة والعمل والمساعدات والكرامة. ويشير اللاجئون المستقرون منذ فترة طويلة إلى شعورهم بالإرهاق وتراجع المستوى المعيشي وفقدان الاستقرار بعد سنوات من التكيف الجزئي. اللاجئون الوافدون حديثاً غالباً ما يواجهون حالة من التهميش وعدم الظهور المجتمعي، وعوائق تتعلق بالوثائق والإجراءات الرسمية، إضافةً إلى قيود وانتقائية في الوصول إلى الخدمات وفرص العمل. ويصف السكّان اللبنانيون الأكثر ضعفاً أنفسهم بشكل متزايد بأنهم مهملون رغم المعاناة التي يتقاسمونها مع غيرهم، مما يعزّز الاستياء وإحساسهم بأن توزيع المساعدات قائم على مبدأ المكسب والخسارة.

بعيداً عن الصعوبات المادية، تولّد هذه الديناميكيات ما يصفه المشاركون غالباً بالنزوح الرمزي، وهو وضع يُعاد فيه تشكيل تجربة الوجود والانتماء من خلال الاستبعاد الاجتماعي والوصمة وفقدان الاعتراف. وفي ظل هذه الظروف، يتغيّر أيضاً معنى العودة إلى سوريا. في هذا السياق، لم يعد مفهوم العودة إلى سوريا قائماً بالدرجة الأولى على اعتبارات الأمان أو التسوية السياسية، بل بات يُفهم ضمن إطار الإرهاق التراكمي والخيارات المقيدة وتآكل فرص الوصول إلى طول مستدامة. ومع تراجع الخدمات وتعاقد التوترات والعداء المجتمعي، يضيق تدريجياً هامش القرار المتاح أمام اللاجئين بشأن العودة.

كما تلعب الأبعاد المرتبطة بالنوع الاجتماعي والعمر دوراً مهماً في تشكيل هذه الديناميكيات. فالنساء غالباً ما يواجهن استبعاداً مضاعفاً يرتبط بقيود التنقل وأعباء الرعاية ومخاطر الحماية. أمّا الشباب، فيظهر عليهم علامات الانسحاب والإحباط وتراجع الثقة في المؤسسات وعمليات التشاور. في حين يتجنب اللاجئون غير المسجلين والقادمون حديثاً الظهور تماماً، مما يقيّد وصولهم إلى المساعدات ويمثّل عائقاً أمام تمثيلهم في التقييمات الرسمية.

في هذا السياق، يصبح البحث المحلي المستند إلى المجتمعات ضرورة لفهم كيفية ترجمة التحوّلات على مستوى التمويل والسياسات إلى توترات اجتماعية على المستوى الجزئي. وتستجيب هذه الدراسة لهذا الاحتياج من خلال توثيق التجارب الحياتية وعوامل التوتر المدركة بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة في عاليه والبقاع، مع إيلاء اهتمام خاص لكيفية تأثير تقلص المساعدات والنزوح المتكرّر على التعايش والكرامة واتخاذ القرارات المستقبلية، بما في ذلك التصوّرات المتعلقة بالعودة.

## المنهجية

استخدمت هذه الدراسة تصميماً بحثياً نوعياً تشاركياً لدراسة كيفية تأثير انخفاض التمويل الإنساني والنزوح المتجدّد على التوتّرات الاجتماعية والوصول إلى الخدمات والتصوّرات المتعلقة بالعودة بين اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة في لبنان. وقد تمّ اختيار المنهج النوعي بهدف التقاط التجارب الحياتية والتصوّرات بين المجموعات، و الديناميكيات المحلية للتوتر التي لا تعكسها الأساليب الكمية بشكل دقيق. وجمع البحث بين مناقشات المجموعات والمقابلات شبه المنظمة مع أصحاب المعلومة الرئيسيين، وورش عمل للتحقق المجتمعي، بهدف مزامنة وجهات نظر المجتمع والمؤسسات مع الالتزام بمنهجية تراعي الحماية وتأخذ بعين الاعتبار الصدمات النفسية.

تمّ إجراء العمل الميداني في بلدة بيبور في قضاء عاليه وفي حارة الفاكاهاني وطلبا في منطقة البقاع. وقد تمّ اختيار هذه المواقع لأنها مناطق ذات تركيبة سكانية مختلطة، حيث يتعايش اللاجئون السوريون المستقرون منذ فترة طويلة، والقادمون حديثاً من السوريين، وأعضاء المجتمع اللبناني المضيف الأكثر ضعفاً اقتصادياً تحت ضغوطات اجتماعية واقتصادية متزايدة وتقليص الدعم الإنساني. كما تعتبر هذه المواقع محاور استيطان رئيسية للوافدين الجدد ممّا يجعلها مناسبة لدراسة عوامل التوتر وديناميكيات التعايش.

تمّ استخدام العيّنة الهادفة لضمان تمثيل الفئات المختلفة وفقاً لوضع النزوح والنوع الاجتماعي والعمر ومستوى الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية. شملت مجموعات المناقشات لاجئين سوريين مستقرين منذ فترة طويلة، وسوريين قادمين حديثاً أو غير مسجلين، وأعضاء من المجتمع اللبناني المضيف، مع ما يقارب ثمانية إلى اثني عشر مشاركاً لكل مجموعة. تمّ إجراء المقابلات مع أصحاب المعلومات الرئيسيين من ممثلي البلديات، والقادة المحليين، والمنظمات التي يقودها اللاجئون، ومقدّمي الخدمات، والنشطاء المجتمعيين المنحدرين من المجموعات السكانية الثلاثة الأساسية قيد الدراسة: السوريون القادمون حديثاً، وأعضاء المجتمع المضيف، والمجتمعات اللاجئة المستقرّة منذ زمن طويل، وذلك لاستكمال نتائج مجموعات المناقشات بوجهات نظر قيادية ومؤسسية. واعتمدت عملية الاختيار على قنوات مجتمعية متعددة ومتنوعة لتقليل أي تحيّز محتمل ناتج عن آليات التحكم أو الحواجز في الوصول إلى المشاركين.

### مستند ١: جدول ملخّص مشاركة مجموعات المناقشات والمقابلات مع أصحاب المعلومة الرئيسيين

### مستند ٢: مقابلات أصحاب المعلومة الرئيسيين

العدد	الفئة
١٤	إجمالي مقابلات أصحاب المعلومة الرئيسيين
٨	عدد المشاركات من النساء
٦	عدد المشاركين من الرجال
٧	مقابلات مع السوريين
٧	مقابلات مع اللبنانيين

العدد	الفئة
٩	عدد مجموعات المناقشات التي تم إجراؤها
٩٠	إجمالي المشاركين في مجموعات التركيز
٥٠	عدد المشاركات من النساء
٤٠	عدد المشاركين من الرجال
١٦	الشباب (٢٩-١٨ سنة)
٣	المشاركون من ذوي الإعاقة

تكون فريق البحث من باحثين ميدانيين ومنسّقين ينتمون بأنفسهم إلى المجتمعات التي أُجريت فيها الدراسة أو يتمتعون بارتباط وثيق بها. وقد أسهم هذا التمركز المجتمعي في تعزيز بناء الثقة وتيسير التفاعل الحساس ثقافياً وإتاحة الوصول إلى مشاركين قد يتردّدون في الانخراط في البحث لولا ذلك، ولا سيّما الوافدين الجدد والفئات الأكثر هشاشة. وفي الوقت نفسه، اعتمد الفريق ممارسات بحثية انعكاسية للحد من أي تحيّز محتمل ناتج عن موقع الباحث كعضو من داخل المجتمع، بما في ذلك استخدام أدلة بحثية منظمة وتوحيد أساليب إدارة الجلسات ومراجعة النتائج بشكل جماعي داخل الفريق. كما تلقى الباحثون تدريباً على التمييز بين آراء المشاركين ووجهات نظرهم الشخصية وتجنّب الأسئلة الإيحائية وتوثيق الآراء المتباينة. وقد أسهم هذا التوازن بين القرب من المجتمع والانضباط المنهجي في تعزيز كل من الوصول إلى المشاركين ومصداقية التحليل.

كان التصميم الأصلي للدراسة يخطّط لعقد مجموعات نقاش بتركيبة مختلطة، إلا أنه وبعد مشاورات مع الجهات البلدية والفاعلين المحليين تمّ تعديل المنهجية بحيث تُعقد المجموعات بشكل منفصل حسب الفئات المجتمعية. جاء هذا التعديل استجابةً لمخاوف تتعلق بالسلامة العامة واحتمالية لجوء المشاركين إلى الرقابة الذاتية في البيئات المختلطة ولا سيما في ظل الحساسيات المرتبطة بالوافدين الجدد والتصوّرات السياسية. وقد ساهمت المجموعات المنفصلة في تعزيز حماية المشاركين وزيادة الصراحة في الإجابات.

شملت أدوات جمع البيانات أدلة مُعدّة خصيصاً لمجموعات النقاش والمقابلات الفردية، تناولت قضايا الوصول إلى الخدمات وتأثير تقليص المساعدات وسبل كسب العيش والتوترات الاجتماعية والهوية والانتماء واستراتيجيات التكيف وتصوّرات العودة. وتم تكييف هذه الأدلة بحسب فئة المشاركين لضمان الملاءمة والحساسية السياقية.

كان من المخطّط في البداية عقد مجموعات نقاش مخصّصة للنساء فقط، إلا أن ذلك لم يكن ممكناً بشكل منتظم بسبب القيود الميدانية. وللتخفيف من هذا التحدي، اعتمد الميسرون أساليب إدارة تراعي الاعتبارات الجندرية وشجّعوا على مشاركة متوازنة وضمّنوا النساء ضمن قائمة المشاركين الرئيسيين. كما جرى تطبيق تحليل مفصّل حسب النوع الاجتماعي خلال مرحلة الترميز.

كانت المشاركة طوعية وسريّة، وتمّ الحصول على موافقة صريحة من جميع المشاركين دون أي ارتباط بتقديم المساعدات. عُقدت الجلسات في أماكن محايدة باستخدام أساليب تيسير تراعي الصدمات النفسية. وتمّ تفريغ التسجيلات الصوتية وترجمتها عند الحاجة وتحليلها باستخدام الترميز الموضوعي مع إجراء مقارنات حسب النوع ف

الاجتماعي وحالة النزوح. وشملت محدوديات الدراسة إرهاق المشاركين من كثرة الاستشارات وتورّد الوافدين الجدد ومخاطر الوساطة أو التحكم في الوصول وقيود المشاركة، وقد جرى التعامل مع هذه التحديات من خلال آليات توظيف وتيسير مرنة ومتكيفة.

تمّ عقد ورشّتي تحقق مجتمعي بعد مرحلة التحليل الأولى، واحدة في قضاء عاليه وأخرى في منطقة البقاع، بمشاركة مختارة من المشاركين وأصحاب المصلحة المحليين. تمّ مراجعة النتائج الأولية ومناقشتها، وتمّ دمج ملاحظات المشاركين وتوضيحاتهم في التحليل النهائي لتعزيز دقة التفسير وضمان التحقق متعدد المصادر للبيانات.

## النتائج الموضوعية المتعلقة بالإقصاء والتنافس والتوترات الاجتماعية

تقدم النتائج التالية ملاحظات مستندة إلى المجتمع المحلي توضح تأثيرات خفض التمويل الإنساني وتجدد حالات النزوح على فرص الوصول إلى الخدمات، وسبل العيش، والعلاقات الاجتماعية، وعمليات اتخاذ القرار المستقبلية في مواقع الدراسة. واستنادًا إلى مناقشات مجموعات النقاش والمقابلات مع المشاركين أو المخبرين الرئيسيين، تعكس هذه النتائج كلّ من التجارب المعيشة ووجهات النظر المؤسسية لأعضاء المجتمع المضيف اللبناني واللّاجئين السوريين المقيمين منذ فترة طويلة والوافدين الجدد من السوريين. تشير النتائج إلى أنماط ضغوطات مترابطة ومعقدة، إذ يُعزّز الإقصاء عن الخدمات وضغوطات سبل العيش والانطباعات حول عدم المساواة في المساعدات وانعدام الأمان القانوني بعضها البعض، ويساهم في ديناميكيات توتر دورية. كما تمّ تسليط الضوء على الفروقات بين المجموعات وفق النوع الاجتماعي والعمر وحالة الاحتياج الخاص وملف النزوح لتوضيح التوزيع غير المتكافئ للهشاشة والإقصاء عبر الفئات المختلفة.

### الاستبعاد من الخدمات

أظهرت النتائج المستخلصة من مناقشات مجموعات النقاش والمقابلات مع المخبرين الرئيسيين أن الاستبعاد من الخدمات يعدّ أحد الضغوطات الأكثر انتظامًا عبر جميع فئات المجتمع، رغم أنّ تجربة هذه الظاهرة وتفسيرها تختلف بين أعضاء المجتمع المضيف اللبناني واللّاجئين السوريين المقيمين منذ فترة طويلة والوافدين الجدد من السوريين. وصف المشاركون ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية وتقلص تغطية المساعدات والانطباعات المتعلقة بعدم المساواة في الوصول إلى الخدمات كعوامل ضاغطة رئيسية.

شدّد المشاركون من المجتمع المضيف اللبناني مرارًا على أن الرعاية الصحيّة أصبحت غير متاحة ماليًا للعديد من الأسر. وقد وُصفت الرعاية في المستشفيات والأدوية والخدمات التشخيصية على نطاق واسع بأنها مكلفة للغاية. وأوضح أحد المشاركين، "إذا كان طفل أحدهم في المستشفى فسوف يحتاج إلى دعم عدة أشخاص لدفع الرسوم"، بينما قال آخر، "تكلفة الدواء في الصيدلية مرتفعة واستشارة الطبيب تكلف نحو ٣٠ إلى ٤٠ دولارًا". وأفاد عدد منهم بحالات دفع مبالغ كبيرة من جيوبهم الخاصة في المستشفيات، بما في ذلك أحد الأهالي الذي ذكر، "تمّ إدخال طفلي للمستشفى لمدة يومين بسبب ارتفاع الحرارة، واضطرت لدفع مبلغ ٤٠٠ دولار". وأوضح المشاركون أنهم أصبحوا يعتمدون بشكل متزايد على المستوصفات والمساعدات المقدّمة من الصليب الأحمر لأنها أقل تكلفة، حيث قال أحدهم، "نحن كلبنانيين نفضّل الحصول على أدوية من الصليب الأحمر أو المستوصف لأنها أرخص". ومع ذلك، وُصف توافر الخدمات على أنه غير منتظم، لا سيّما بالنسبة للعلاجات المكلفة كما ظهر في العبارة التالية، "ليست جميع الأدوية متوفرة؛ الأدوية المكلفة لا تقدّم دائمًا".

أمّا فيما يتعلق بالوصول إلى الخدمات التعليمية، فقد وصف المشاركون تدهورًا أيضًا. وأشار اللبنانيون إلى أعباء النقل والرسوم الدراسية، حيث أوضحت إحدى الأمهات، "ابنتي تقيم في بيت عمّتها في بيروت لأنني لا أستطيع تحمّل رسوم النقل اليومية"، وقالت أخرى، "لم تتمكن ابنتي من التسجيل في الجامعة هذا العام لأننا لا نستطيع تحمّل التكاليف". وتشير هذه الملاحظات إلى وجود استبعاد غير مباشر للخدمات ناتج عن تكاليف غير ميسورة وليس عن رفض رسمي.

كان هناك شعور قوي ومتكرّر بين المشاركين اللبنانيين بأن الدعم المنظم موجه أساسًا للاجئين السوريين فقط. وأصرّ العديد منهم على أنّ ذلك معاملة غير متساوية، حيث قالوا، " غالبية الدعم موجهة للاجئين السوريين، و " جميع المنظمات تدعم اللاجئين ماليًا أما اللبنانيون فلم يتلقوا أي شكل من أشكال الدعم". وكان الدعم التعليمي يُستشهد به بشكل متكرّر في هذا السياق كما ورد في إحدى العبارات: " حتى الكتب والقرطاسية يُقدّمون لهم، ويتم تعويضهم عن النقل إلى المدرسة وحتى الوجبات الخفيفة... أطفالنا لا يتلقون أي شكل من أشكال هذا الدعم". وحتى عندما أُقِرّ

المشاركون بأن بعض المنظمات تخدم كلا المجتمعين، غالبًا ما ذكروا أنّ الأولوية تُعطى للاجئين السوريين، على سبيل المثال: " يركّزون على اللاجئين السوريين. يدعمون اللبنانيين أيضًا، لكنهم الأقلية". وتعمل هذه الانطباعات، بغض النظر عن معايير البرامج الفعلية، كعامل مهم يساهم في توليد الاستياء والتوتر.

في المقابل، وصف اللاجئون السوريون المقيمون منذ فترة طويلة الوضع ليس على أنه امتياز، بل على أنه تراجع تدريجي في تغطية الخدمات مع مرور الوقت. وأكّد المشاركون باستمرار أنّ المساعدات تقلّصت مقارنة بالسنوات السابقة، حيث تمّ تقليص البرامج أو تعليقها أو جعل الوصول إليها أصعب من خلال معايير ومتطلبات وثائقية أشد صرامة.

وربط العديد منهم هذا التراجع بفترة تقليص التمويل بعد عام ٢٠٢٤، موضحين أنّ الدعم الذي كان يغطي سابقًا حصص الغذاء والتكاليف الطبية الجزئية والأدوية الأساسية للإغاثة أصبح الآن غير منتظم أو متوقّفًا. وأوضح أحد المشاركين، " في السابق، كانت المنظمات تأتي بانتظام أمّا الآن كل شيء توقّف أو أصبح محدودًا جدًّا". وقال آخر، " كانت المساعدات الغذائية تصل إلى عدد أكبر من العائلات، وتمّ حذف أسماء كثيرة". وانعكست هذه التصرّوات أيضًا في عبارات مثل، " منذ ما قبل الحرب ( العدوان الإسرائيلي ٢٠٢٤ )، لم تكن أي منظمة تساعدنا"، ما يبرز كيف يفسّر المشاركون المرحلة الحالية على أنها مرحلة انسحاب دعم بدلًا من توسيعه.

وصف اللاجئون المقيمون منذ فترة طويلة أيضًا تحوّلًا من الوصول للخدمات المبني على النظام إلى الوصول للخدمات المبني على العلاقات الشخصية. فبدلًا من مسارات إحالة واضحة ومحدّدة، أصبح الوصول إلى الخدمات يعتمد بشكل متزايد على الوساطة غير الرسمية والشبكات الشخصية. واستشهد بالرعاية في المستشفيات كمثال على الوصول المقيد أو الخاضع لوسيط، حيث قال أحد المشاركين، " إذا كنت بحاجة لدخول المستشفى ولا تملك المال المطلوب ستحتاج إلى معرفة شخص يعمل هناك". وذكر آخرون نمطًا مشابهًا فيما يخص الأدوية والعلاجات المتخصّصة، قائلين، " إذا لم يكن لديك شخص يحيل حالتك، ستظل معلقة"، و" كل شيء الآن يعتمد على من تعرفه". وقد وُصفت هذه التحوّلات من قنوات الدعم المنظمة إلى الوصول عبر العلاقات الشخصية بأنها تقوّض الكرامة والشفافية والثقة في نظام الدعم.

أمّا اللاجئون السوريون الوافدون حديثًا، فقد وصفوا أنفسهم بأنهم الأكثر استبعادًا من الخدمات الرسمية وأنظمة المساعدات. وأوضح العديد من المشاركين أنّ وضعهم غير النظامي وعدم توفّر الوثائق اللازمة يخلق خوفًا مستمرًا وشعورًا بعدم الوجود، ممّا يمنعهم من التوجه إلى المنظمات أو التسجيل للحصول على الدعم حتى عند وجود حاجات عاجلة. وأوضح أحد الوافدين الجدد، " دخلنا بدون أوراق، لذلك نبقى صامتين. نخاف من الذهاب لأي منظمة لأنها قد تبلغ عنا أو تطلب وثائق لا نملكها". وأكّد آخرون أنّ غياب التسجيل يخلق جميع الطرق الرسمية تقريبًا للحصول على المساعدات، حيث قال أحد المشاركين، " معظمنا لا يستطيع التسجيل في أي مكان. بدون التسجيل، لا مساعدات ولا تغطية طبية ولا شيء."

وربط المشاركون مرارًا بين الاستبعاد من الخدمات وغياب الشبكات المحلية أو الكفلاء. وأوضح من لا يملكون أقارب أو روابط مجتمعية أنهم أكثر عرضة للهشاشة وعدم الدعم. وقال أحدهم، " إذا لم يكن لديك عائلة هنا، فلن يساعدك أحد. تبقى وحدك". وأضاف آخر، " الناس يظنون أنّ جميع اللاجئين يتلقون دعمًا، لكن الجدد هم الأكثر نسيانًا. نحن غير مدرجين في أي قائمة". وأفاد بعض الوافدين الجدد بأنهم يعتمدون على مساعدات غير رسمية متفرّقة من الجيران أو المبادرات المجتمعية الصغيرة، لكنهم أكّدوا أنّ هذا الدعم غير متوقّع وغير كافٍ. إن هذا التهميش الذاتي الذي يصفه اللاجئون وتجنّبهم للمؤسسات بدافع الخوف يتناقض بشكل واضح مع تصوّرات المجتمع المضيف الذي يرى أنّ جميع اللاجئين يتلقون مساعدات منظمة، ويسهم في توسيع فجوات التصوّر وسوء الفهم المتبادل بين المجموعتين.

عبر جميع المجموعات، وُصِف الإقصاء عن الخدمات ليس فقط من منظور المادة بل أيضًا كمسألة تتعلق بالكرامة. وربط المشاركون عدم القدرة على الوصول إلى الرعاية الصحية والأدوية والتعليم بالضغوطات النفسية وفقدان الاعتراف الاجتماعي. وتعرّض هذه التجارب سرديات أوسع عن التهميش، وتعزّي مباشرة ديناميكيات التوتر والإحباط التي لوحظت في جميع مواقع الدراسة.

## تصوّرات عدم المساواة في المساعدات

برزت تصوّرات عدم المساواة في توزيع المساعدات والخدمات كأحد أقوى العوامل العابرة التي تولّد الإحباط والتوتر بين المجموعات عبر جميع المناقشات. ففي حين تختلف أنماط الوصول الفعلي حسب حالة التسجيل ومعايير البرامج وتوفر التمويل فإن العامل الذي يشكّل الديناميكيات الاجتماعية بشكل أكبر هو كيفية رؤية وتفسير توزيع المساعدات من قبل المجموعات المختلفة. وعبر مجموعات النقاش، عبّر المشاركون من المجتمع المضيف اللبناني باستمرار عن اعتقادهم بأن اللاجئين السوريين يتلقون مساعدات تفوق بكثير ما يصل إلى الأسر اللبنانية الضعيفة، وأن هذا الاختلال قد ازداد مع الوقت بالتوازي مع انخفاض مستويات المساعدات العامة.

غالبًا ما وصف المشاركون اللبنانيون أنظمة المساعدات بأنها استيعادية تجاههم، مستخدمين لغة قطعية. ومن بين التصريحات: " جميع المنظمات تدعم اللاجئين ماليًا. اللبنانيون لم يتلقوا أي شكل من أشكال الدعم"، و " الغالبية من الدعم موجهة للاجئين السوريين". وكان الدعم التعليمي يُستشهد به مرارًا كمثال على عدم المساواة المتصورة. وشرح أحد المشاركين، " يتم تزويدهم بالكتب والقرطاسية، ويعرضون عن تكاليف النقل إلى المدرسة وحتى يتلقون وجبات خفيفة بعد الظهر... أطفالنا لا يتلقون أي شكل من هذا الدعم". وقرن آخرون الوصول إلى الرعاية الصحية، قائلين، " اللاجئين يحصلون على دعم طبي مجاني... أمّا نحن كلبانيين، إذا لم ندفع فلا يتم قبولنا". وتشكّل هذه المقارنات، غالبًا استنادًا إلى عناصر البرامج المرئية، تصوّرات قوية بعدم العدالة في التوزيع.

ووصف اللاجئون السوريون الوافدون حديثًا أنفسهم بأنهم مستبعدون إلى حد كبير من الدعم الرسمي بسبب الحواجز المتعلقة بالتسجيل والإقامة. وتحدّث المشاركون عن الخوف من التوجه إلى المنظمات وعدم اليقين بشأن متطلبات الوثائق. وشرح أحد الوافدين الجدد، " نتجنّب الذهاب إلى الوكالات لأن أوراقنا غير كاملة". وقال آخر، " أسماؤنا غير مسجلة في أي سجل رسمي لذلك نحن غير مشمولين بالمساعدات المقدمة".

وربط العديد من المشاركين الاستبعاد بعدم وجود شبكات محلية أو كفلاء، مشيرين إلى أن الوصول غالبًا ما يعتمد على الإحالة والوساطة. وقال أحدهم، " إذا لم يرشدك أحد أو يعرض حالتك، تبقى خارج النظام". وأضاف آخر، " أولئك الذين جاءوا بمفردهم يحصلون على أقل قدر من المساعدة". وتتناقض هذه التجارب الذاتية مع افتراضات المجتمع المضيف بأن جميع اللاجئين يتلقون دعمًا منظمًا، ممّا يسلب الضوء على فجوة في التصوّرات تُغذي الاستياء والتوتر.

ووصف اللاجئون السوريون المقيمون منذ فترة طويلة أيضًا عدم المساواة في المساعدات، لكن من زاوية مختلفة، مؤكّدين على التراجع وعدم الانتظام والتفاوت الداخلي ضمن برامج دعم اللاجئين. فهم لا يرون المساعدات مفردة، بل يصفونها بأنها محدودة وغير متساوية في التوزيع. وأكّد العديد منهم أنّ الدعم لم يعد يصل إلى الأسر كما كان سابقًا، قائلين، " في السابق، كان الدعم يأتي بانتظام، الآن يأتي نادرًا أو يتوقفون تفسير"، و " تمّ استبعاد العديد من الأسر من قوائم المساعدات رغم أن وضعهم لم يتغير". وأشار آخرون إلى تحولات في الأولويات تجاه فئات محدّدة، قائلين، " يحصل بعضهم على الدعم بينما الآخرون في نفس الوضع لا يحصلون على شيء". وتوضّح هذه الروايات أنّ عدم المساواة يُختبر ليس فقط بين المجتمع المضيف واللاجئين، بل داخل مجتمع اللاجئين أنفسهم، ممّا يعزز الإحباط وحالة عدم اليقين.

وأكّد بعض المخبرين أن الوضوح والظهور المرئي للمساعدات، أكثر من حجمها الكلي الفعلي، يمثل العامل الأساسي في توليد الاستياء بين الفئات المختلفة. عندما يرتبط الدعم علنًا بمجموعة معيّنة، حتى لو كان محدودًا، يتشكّل شعور بأن مجموعة ما تستفيد على حساب أخرى. تجسّدت هذه الديناميكيات في تحذير أحد المخبرين الرئيسيين من أن المساعدات المحدودة والمستهدفة دون أطر أوسع للعدالة " خلقت حساسيات أكبر". في المقابل، وُصفت البرامج السابقة التي دمجت الحوار والأنشطة المجتمعية المشتركة بأنها قلّلت من التوتر، حيث ذكر أحد المخبرين، " كانت هناك جلسات حوار بين اللاجئين السوريين والمقيمين اللبنانيين... [ المشروع ] نجح في تخفيف التوتر داخل المجتمع".

بشكل عام، تشير النتائج إلى أن عدم المساواة في المساعدات يعمل بشكل رئيسي كمضاعف للشعور بالظلم. حتى في الحالات التي لا تكون فيها التوزيعات غير عادلة رسميًا، فإن التمييز المرئية في من يتلقى الدعم، إلى جانب تقلص ميزانيات المساعدات وضعف التنسيق السياسي، تولّد سرديات استياء تعزز التوتر الاجتماعي وعدم الثقة بين المجموعات. وقد أضافت ورش التحقق المجتمعي مزيدًا من الدقة، مبرزة دور المعلومات المضلّة والمحسوبة والفجوات في التصورات في تضخيم هذه التوترات (أنظر إلى قسم نتائج التحقق المجتمعي).

### مستند ٣: الفجوة بين التصور وواقع الوصول

التباين بين تصوّرات المجتمع المضيف وتجارب اللاجئين، وما ينتج عنه من توترات اجتماعية

القضية	تصوّرات المجتمع المضيف	واقع اللاجئين (النتائج)	أثر التوتر
الوصول إلى المساعدات	" اللاجئين يتلقون معظم الدعم"	الدعم مجزاً ويتناقص	استياء
الوافدون الجدد	" يتم تقديم الدعم للوافدين الجدد"	غالبًا غير مسجلين ومستبعدين	لوم غير مبرر
الرعاية الصحية	" مجانية للاجئين"	مشروطة وتتقلّص	شعور بعدم العدالة
التعليم	" الأولوية للاجئين"	قواعد الإقامة تمنع الكثيرين	سوء فهم للسياسات
سبل العيش	" اللاجئين يأخذون الوظائف"	يقبلون بأجور منخفضة بسبب الهشاشة	صراعات الأجور
العودة	" اللاجئين يرفضون العودة"	يُنظر للعودة على أنها غير آمنة ومرتبطة بشروط	تشويه الرواية

### التنافس على سبل العيش

برز ضغط سبل العيش والتنافس على فرص العمل كموضوع محوري في جميع مجموعات النقاش، حيث ربط المشاركون بشكل متكرر بين الضائقة الاقتصادية والتوترات بين مختلف المجموعات. ووصف المشاركون في مختلف المواقع تقلص فرص العمل وانخفاض الأجور وارتفاع تكاليف المعيشة، إلى جانب تنامي الانطباع بأن أسواق العمل غير النظامية أصبحت مشبعة. وأصبحت استراتيجيات البقاء اليومية تعتمد بشكل متزايد على أعمال متقطعة ومنخفضة الأجر، مع مستوى عالٍ من انعدام الاستقرار فيما يتعلق بالدخل.

أفاد المشاركون من المجتمع المضيف اللبناني بتدهور أوضاع الكسب وعدم كفاية الأجور مقارنة بتكاليف المعيشة. وذكر العديد منهم اعتمادهم على العمل اليومي والأعمال غير النظامية غير المستقرّة. وأوضح أحد المشاركين، " في الأيام التي نعمل فيها، نكسب حوالي ١٠ دولارات ونشتري الطعام. وإذا لم نعمل، لا نأكل"، وأضاف آخر، " العشرة دولارات التي أكتسبها لا تكفي لشراء اللحم". وقرن المشاركون الأوضاع الحالية بفترات اقتصادية سابقة، مشيرين إلى التآكل الحاد في الدخل، كما في القول: " عندما كان سعر الصرف مستقرًا، كان راتب العسكري ١٢٠٠ دولار، أما الآن فأصبح ٢٥٠ دولارًا". كما شدّد آخرون على ندرة الفرص الاقتصادية محليًا، قائلين: " لا توجد فرص عمل متاحة في المنطقة. معظم الناس يذهبون إلى بيروت للبحث عن عمل".

وكان أحد أبرز المخاوف لدى المشاركين اللبنانيين هو التنافس على الأجور مع العمّال السوريين في القطاع غير النظامي. واعتبر العديد منهم أن أصحاب العمل يفضلون العمّال السوريين لأنهم يقبلون بأجور أقل وساعات عمل أطول. وقد تكرّر هذا التصور في عبارات مثل: " هناك منافسة بين اللبنانيين والسوريين على فرص العمل. معظم أصحاب الأعمال يوظفون سوريين لأنهم يقبلون برواتب منخفضة"، و" تسعون في المئة من العمّال سوريون، مقابل عشرة في المئة فقط من اللبنانيين". ووصف بعض المشاركين ذلك على أنه إقصاء من سوق العمل، حيث قال أحدهم: " تقدّمت مرة لوظيفة وتقدمت فتاة سورية للوظيفة نفسها، فتم توظيفها لأنها قبلت براتب أقل".

كما ربط المشاركون اللبنانيون وجود اللاجئين بارتفاع تكاليف السكن والإيجارات، مشيرين إلى أن ترتيبات السكن المشتركة بين عائلات لاجئة تؤثر على تفضيلات المالكين وأسعار السوق. وقال أحد المشاركين: " ارتفعت أسعار الإيجارات كثيرًا بسبب وجودهم. أربع عائلات تسكن في منزل واحد ويتقاسمون الإيجار"، بينما أفاد آخر: " أصحاب المنازل يطلبون من المستأجرين اللبنانيين المغادرة ويؤجرون للسوريين بدلًا منهم".

وفي الوقت نفسه، أقرّ بعض المشاركين اللبنانيين بتعقيد الأثر الاقتصادي لعمالة اللاجئين وإنفاقهم. فقد أشار رأي الألقية إلى تنشيط الأسواق المحلية، كما ورد في القول: " في الشوارع التي يسكنها اللاجئون، تكون الأسواق أكثر نشاطًا من مناطق أخرى". إلا أن هذه الآراء غالبًا ما خلصت إلى أن الآثار السلبية تفوق الفوائد المتصورة.

من جانبهم، وصف اللاجئون السوريون، ولا سيّما المقيمون منذ فترة طويلة، التنافس على سبل العيش من منظور البقاء وليس كميّة تنافسية في سوق العمل. وأوضح غالبية المشاركين أنهم يقبلون بظروف عمل قاسية وأجور متدنية للغاية لعدم توفر بدائل ولشدة الضغوطات المالية. وقال عدد منهم: " نقبل بأي أجر لأننا بحاجة للبقاء"، و" نعمل بأدنى الأجور فقط لنتمكن من شراء الخبز". ووصف الدخل اليومي بأنه غير كافٍ وغير مستقر، حيث أشار

المشاركون إلى أن العمل بدوام كامل لا يغطي حتى الاحتياجات الأساسية. كما ذُكرت الديون المنزلية على نطاق واسع، مع عبارات مثل: "الناس مديونة للدكاكين الصغيرة لأن الجميع يستدين"، و"راتبي 10٠ دولارًا وأسكن في منزل مستأجر. نعاني كثيرًا". وتُظهر هذه الشهادات أن قبول الأجور المنخفضة يُعد استراتيجية تكيف في ظل القيود وليس ميزة تنافسية.

ووصف اللاجئون السوريون الوافدون حديثًا أوضاعًا معيشية أكثر هشاشة ضمن البيئة التنافسية نفسها، ولكن مع مستويات إضافية من الهشاشة القانونية والاجتماعية. وعلى عكس اللاجئين المقيمين منذ فترة طويلة الذين يعتمدون على شبكات اجتماعية متراكمة، شدّد الوافدون الجدد على أن غياب الوثائق وضعف ثقة أصحاب العمل يدفعانهم إلى أكثر القطاعات هشاشة في السوق غير الرسمي. وأوضح المشاركون: "لأننا جدد، نقبل بأي عمل يُعرض علينا"، و"من دون أوراق يتم تخفيض الأجر ولا نستطيع الاعتراض". وربط عدد منهم ذلك مباشرة بمخاطر الاستغلال، قائلين: "إذا لم نتقاض أجرنا، لا نستطيع تقديم شكوى". وتؤكد هذه الروايات أن التنافس على سبل العيش يؤثر على فئات اللاجئين بطرق مختلفة، مع تركّز الوافدين الجدد في الوظائف الأعلى خطرًا والأدنى حماية، مما يعمّق الهشاشة ويزيد من الضغوطات المتصوّرة على الأجور في السوق المحلية.

وعبر جميع المجموعات التي تمّت مقابلتها، ارتبط التنافس على سبل العيش ارتباطًا وثيقًا بقضايا الكرامة وإحباط الشباب وانعدام الأمان بشأن المستقبل. وربط المشاركون مرارًا نقص فرص العمل بتشاؤم الشباب والضغوطات الاجتماعية. ولخص أحد المشاركين هذا الواقع بقوله: "مستقبلهم يبدو قاتمًا جدًّا. لن يتمكنوا من إيجاد فرص عمل. لا توجد شركات أو مصانع". وظهرت الدعوات إلى طول هيكليّة، لا سيّما خلق فرص عمل محلية بشكل متكرّر، حيث عبّر المشاركون عن حاجات مثل: "نحتاج إلى إنشاء مصانع هنا لتوفير فرص عمل".

بشكل عام، لا يُختبر التنافس على سبل العيش على أنه مجرد ضغط اقتصادي، بل يُعتبر عاملًا محرّكًا للتوترات الاجتماعية بين المجموعات. تُفسر فروقات الأجور وممارسات التوظيف وتحوّلات سوق السكن من خلال منظور هوية المجموعة ممّا يعزز تصورات الامتياز غير العادل والاستبعاد، ويسهم بشكل مباشر في تنامي الاستياء بين المجتمعات.

## الهوية والانتماء

برزت مسألة الهوية والانتماء خلال مناقشات المجموعات والمقابلات مع المخبرين أو المشاركين الرئيسيين على أنها تشكّل بشكل عميق بفعل عدم اليقين المطوّل والتهجير المتعدد الطبقات وعدم المساواة في الوصول إلى الاستقرار. وصف المشاركون من جميع المجموعات الانتماء بأنه ليس ثابتًا، بل مشروطًا وهشًا، ومرتبًا ارتباطًا وثيقًا بالوضع القانوني والقدرة الاقتصادية ومدى القبول الاجتماعي المتصور. وتشير النتائج بدلًا من التركيز على صراع الهوية نفسه إلى حالة من الانتماء المعلق، حيث تتعايش المجتمعات معًا دون توفير أمان أو اعتراف.

وصف المشاركون من المجتمع المضيف اللبناني الانتماء على أنه أصبح أكثر توترًا، ليس فقط نتيجة الضغوطات الاقتصادية، بل أيضًا بسبب ما يُنظر إليه على أنه ضغط ديموغرافي، لا سيما في مناطق مثل حارة الفاكهاني وطلبا، حيث أماد المشاركون بارتفاع كثافة السكان السوريين. وأوضح العديد منهم أن التغيّر السريع في تركيبة السكان المحليين قد ألغى شعورهم بالألفة الاجتماعية والثقافية في أحيائهم الخاصة. وربط المشاركون الانتماء بالشعور بالارتباط الاجتماعي والجذور العددية في المكان، وأشاروا إلى أن هذا الشعور يضعف عندما يرون أنفسهم كأقلية في الحياة اليومية. وأوضحت إحدى مقدّمات الرعاية قائلة: "نشعر وكأننا غرباء في بلدنا الآن"، فيما قال مشارك آخر: "المنطقة تغيّرت ولم تعد كما كانت". كما فاقمت الضغوطات الاقتصادية هذه التصوّرات، إذ أشار المشاركون إلى أن عجز الأسر عن الحفاظ على مستوى معيشي أو آفاق مستقبلية يضعف ارتباطها بالمكان. ووصف الأهل كذلك النزوح التعليمي بوصفه نزوحًا عاطفيًا، حيث يسعى الأطفال بشكل متزايد إلى التعليم خارج مجتمع اتهم المباشرة نتيجة تراجع الفرص المحلية.

ووصف اللاجئون السوريون المقيمون منذ فترة طويلة الانتماء على أنه جزئي ومنقسم نفسيًا. وأكّد المخبرون الرئيسيون أن العديد من الأطفال اللاجئين الذين نشأوا في لبنان يطوّرون ارتباطًا اجتماعيًا عميقًا، في حين يظلّون في وضع قانوني ومؤسسي غير آمن. وجرى توصيف ذلك على أنه هوية متعدّدة الطبقات وليست اندماجًا كاملًا، حيث أوضح أحد المشاركين أن كثيرًا من الأسر تشعر بأنها "مستقرة في الحياة اليومية ولكن غير محمية من حيث الوضع القانوني". كما وُصف النزوح المطوّل بأنه يُنتج إرهابًا على صعيد الهوية وتطبيعًا مع المعاناة، بحيث تصبح حالة عدم الاستقرار أمرًا اعتياديًا لا استثنائيًا.

أما السوريون الوافدون حديثاً، فقد وُصفوا باستمرار بأنهم أصحاب أضعف شعور بالانتماء وأعلى مستويات انعدام الأمان. ففي عدد من مقابلات قضاء عاليه، أعيد تأطير الوافدين الجدد اجتماعياً على أنهم ضيوف عائلتيون مؤقتون بدلاً من لاجئين، وهو ما يخفف الاحتكاك الاجتماعي المباشر لكنه في الوقت نفسه يخفي الهشاشة. وكما أوضح أحد المشاركين: "تم معاملتنا كزوار، لا كأشخاص يُتوقع منهم بناء حياة هنا". وفي الوقت ذاته، يتجنب العديد من الوافدين الجدد الأنظمة الرسمية خوفاً من متطلبات الوثائق، ما يؤدي إلى حضور اجتماعي دون اعتراف مؤسسي. وينتج عن ذلك شكل من الانتماء غير المرئي، حيث يكون الفرد حاضراً جسدياً لكنه غائب إدارياً.

وعبر مقابلات المشاركين الرئيسيين، جرى تحديد النساء والأطفال على أنهم يتحملون العبء العاطفي الأكبر لعدم استقرار الانتماء. وُصفت النساء بأنهن يدرن حالة عدم اليقين على مستوى الأسرة، في ظل حواجز الوصول إلى الخدمات ومخاطر الاستغلال. وأشار المشاركون أن ظروف الأزمات تحول المسؤوليات العاطفية واللوجستية نحو النساء حتى مع تقلص الموارد. أما الأطفال، فتم وصفهم بأنهم يستوعبون عدم الاستقرار سلوكياً ونفسياً، حيث لاحظ أحد المخبرين: "يمكن رؤية علامات التوتر لدى الأطفال حتى في الظروف اليومية العادية". وأكد آخر التأثير التنموي لذلك، موضحاً أن انعدام الأمان المطول يغيّر تجربة الطفولة وتوقعاتها.

بشكل عام، تتشكل الهوية والانتماء بين مختلف المجموعات بدرجة أقل بفعل الأيديولوجيا، وبدرجة أكبر نتيجة عدم اليقين الممتد وعدم تكافؤ الاعتراف. وكما لخص أحد المشاركين الرئيسيين ذلك بقوله: "عندما تكون القواعد غير واضحة والحماية غير مستقرة يصبح الانتماء مؤقتاً للجميع". وفي هذا السياق، يُعد الانتماء قابلاً للتغيير ومشروطاً، ويستند ليس فقط إلى المكان، بل أيضاً إلى الأمان والعدالة وموثوقية المؤسسات.

## ديناميكيات التوتر

عبر مناقشات المجموعات والمقابلات مع المخبرين أو المشاركين الرئيسيين، وُصفت التوترات بين المجتمعات على أنها ليست صراعاً مفتوحاً ومستمرًا، بل حالة كامنة ظرفية ومح فزة بالأحداث. وأكد المشاركون من المجموعات الثلاث أن التعايش اليومي بين المجتمع المضيف اللبناني واللاجئون السوريون المقيمون منذ فترة طويلة والوافدون الجدد من السوريين، غالباً ما يكون عملياً لكنه قابل للتوتر بسهولة بفعل التطورات السياسية والصدمة الاقتصادية والحوادث الأمنية. ولخص أحد المشاركين هذا النمط بقوله: "يزداد التوتر مع الأحداث والخطاب وليس مع التفاعل اليومي العادي"، فيما وصف آخر التعايش بأنه "مستقر سطحيًا، لكنه حساس في العمق".

ربط المشاركون من المجتمع المضيف اللبناني التوتر في المقام الأول بالضغوط الاقتصادية والتنافس في سوق العمل. ووصف كثيرون مشاعر استياء مرتبطة بممارسات التوظيف وفروقات الأجور في القطاعات غير النظامية. وكما ورد في مجموعات النقاش: "أصحاب العمل يختارون من يقبل بأجر أقل، وهذا يخلق غضباً بين الناس"، و"الشباب هنا يشعرون بأنهم مُستبعدون من الفرص". وأشار المشاركون إلى أن الإحباط يكون أشد بين الشباب والعمال اليوميين، حيث يؤدي تراجع الدخل وضعف خلق فرص العمل إلى تكثيف المقارنات بين المجموعات وتعزيز سرديات اللوم.

من جهتهم، وصف اللاجئون السوريون المقيمون منذ فترة طويلة ديناميكيات التوتر بشكل مختلف، مؤكدين في الغالب على هياكل الاستغلال بدلاً من اقتصر التنافس بين المجموعات وحده. وشرح عدد من المشاركين أن قبول الأجور المتدنية يتم تحت وطأة القيود والضغوطات وهو ما يغذي الاستياء بشكل غير مباشر. وقال أحدهم: "نقبل بظروف صعبة لأننا لا نملك هامش أمان"، وأضاف آخر: "رفض العمل ليس خياراً عندما تعتمد العائلة عليك". وشدد المشاركون الرئيسيون على أن هذه المرونة القسرية في العمل تُفسر غالباً تفسيراً خاطئاً على أنها منافسة غير عادلة، بدلاً من النظر إليها بوصفها انعكاساً للهشاشة.

وُوصف السوريون الوافدون حديثاً، سواء من قبل أنفسهم أو من قبل المشاركين، بأنهم يقفون عند الهامش الأكثر هشاشة ضمن ديناميكيات التوتر المحلية. وبسبب أوضاعهم غير النظامية وضعف شبكاتهم الاجتماعية، يتركز الوافدون الجدد في الوظائف الأقل حماية والمساكن الأكثر اكتظاظاً. وأوضح أحد المشاركين: "الوافدون الجدد يدخلون أولاً إلى أكثر أجزاء السوق هشاشة"، بينما قال أحد المشاركين الجدد: "نعمل بهدوء ونتجنب المشاكل لأن وضعنا غير آمن". ويتناقض انخفاض ظهورهم في الأنظمة الرسمية مع ارتفاع ظهورهم في أسواق العمل والسكن غير النظامية، ما يسهم في سوء الفهم والتصورات الخاطئة.

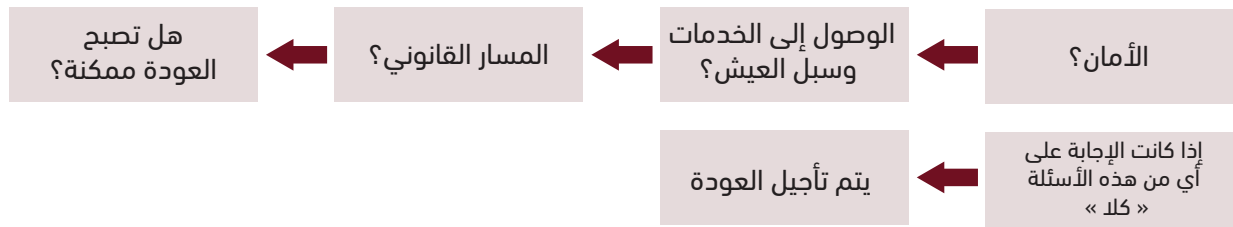
كما جرى تحديد وضوح المساعدات وسرديات توزيعها باعتبارها من العوامل المضاعفة للتوتر بين جميع المجموعات. فقد فسّر المشاركون اللبنانيون البرامج الموجهة بشكل ظاهر للاجئين على أنها إقصائية بحقهم، في حين أوضحت

مقابلات المشاركين والنقاشات مع اللاجئين أن الوصول يختلف بشكل كبير حسب حالة التسجيل والوضع القانوني. وكما لاحظ أحد المخبرين: " ما يراه الناس هو من يتلقى الدعم وليس من يتم استبعاده". وحذر آخر من أن المرئية الانتقائية دون تفسير " تخلق مقارنات واستياء حتى عندما يكون الدعم محدوداً".

وأشير مراراً إلى الخطاب السياسي والإعلامي بوصفه عامل يسرع من تصاعد التوتر. وأفاد المشاركون أن الأحداث الرمزية تُفعل بسرعة الاصطفاف الجماعي واتخاذ مواقف دفاعية. وأوضح أحد المشاركين الرئيسيين أن: " الخطاب العام يستطيع تعبئة الخوف أسرع من الحقائق"، وأضاف آخر أن التأطير التحريضي " ينقل التوتر من مستوى الكلام إلى السلوك".

كما وُصفت ضغوط السكن والإيجار كنقاط احتكاك لا سيّما في المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة. وأفاد المشاركون بأن استبدال المستأجرين والاحتفاظ وارتفاع الأسعار تسهم في تعميق مشاعر الظلم. وفي المقابل، شدد عدد من المشاركين على أن تدخل البلديات العادل وفي الوقت المناسب يقلل من مخاطر التصعيد، حيث قال أحدهم: " عندما تتدخل السلطات المحلية مبكراً وبشكل منصف، تبدأ الأوضاع بشكل أسرع". وأكد المشاركون في ورش التحقق المجتمعي كذلك أن انتشار الشائعات وتأطير الإعلام غالباً ما يسرع من تصعيد التوترات بما يفوق ما قد تسببه التفاعلات اليومية وحدها.

## سرديات العودة



تمت مناقشة العودة إلى سوريا على نطاق واسع في مجموعات النقاش المركزة والمقابلات الفردية الرئيسية، إلا أنها نادراً ما صيغت على أنها فورية أو غير مشروطة. عبر المقابلات، وُصفت العودة بشكل متسق على أنها مشروطة وليست نابعة من تفضيل شخصي، حيث تتشكل بناءً على عوامل الأمن وتوفر الخدمات وإمكانية كسب العيش. وشدد المشاركون مراراً على أن الحد الأدنى من البنية التحتية المدنية يجب أن يكون موجوداً قبل اعتبار العودة خياراً قابلاً للتطبيق. كما ذكر أحد المشاركين في مقابلة فردية رئيسية: " كل اللاجئين يرغبون بالعودة إلى سوريا، لكنهم لا يستطيعون ذلك إلا إذا توقرت المدارس والمستشفيات والمخازن والأهم من ذلك الأمن". وقدم مشارك آخر تليخيصاً أكثر هيكلية للمطلبات الأساسية: " السلام والأمل والاستقرار وسيادة القانون هي أمور ضرورية".

كانت الضمانات الأمنية الشرط الأكثر تكراراً في المقابلات الفردية الرئيسية. وأكد المشاركون أنه بدون أمن وحكم متوقع، تظل مناقشات العودة نظرية. وحذر العديدون من صياغة العودة تحت الضغط، حيث قال أحد المشاركين: " لا ينبغي الضغط على اللاجئين للعودة إلا إذا كنا متأكدين أن العودة ستكون آمنة". وأضاف آخر أن النقاشات الحالية غالباً ما تتجاهل الواقع الميداني، مشيراً إلى أن " الخدمات وأنظمة الحماية داخل سوريا ليست جاهزة بعد لاستقبال عودة كبيرة".

بين اللاجئين السوريين المستقرين منذ فترة طويلة، وُصفت العودة بأنها موجودة على المستوى العاطفي لكنها مقيدة عملياً. سنوات الإقامة في لبنان خلقت روابط اجتماعية ومسارات تعليمية وأنظمة بقاء تعقد قرارات المغادرة. وأبرزت المقابلات الفردية أن الأطفال الذين نشأوا في لبنان غالباً ما يطورون ارتباطاً متعدد الطبقات يعيد تشكيل تقييم الأسر للعودة. وشرح أحد المشاركين أن العديد من الأسر تعيش الآن بتوجه مزدوج، واصفاً الأطفال بأن لديهم " نوعاً من الانتماء المزدوج". كما ارتبطت فترة النزوح الطويلة بالإرهاق من اتخاذ القرار، حيث لاحظ أحد المشاركين أن الصعوبات أصبحت أمراً اعتيادياً وغير محلولة: " لقد كانت هذه قضية مستمرة وما تزال إلى حد كبير دون تغيير". تجعل هذه الديناميكيات العودة أقل قراراً فردياً وأكثر حساباً عائلياً متفاوضاً عليه على مدى الوقت.

وُصفت توقعات العودة لدى السوريين الوافدين حديثاً بأنها أكثر تفككاً وعدم يقين. وأشارت المقابلات الفردية إلى أن بعض الوافدين الجدد، خاصة الذين نزحوا بسبب العنف المحلي، يظهرون ثقة أقل في إمكانية العودة على المدى القريب وفي بعض الحالات يبدون اهتماماً أكبر بالهجرة مرة أخرى. وذكر أحد المشاركين: " نحن لا نفكر في العودة الآن، نفكر في المغادرة مرة أخرى إذا أمكن". ويعكس هذا التعرض للصدمات وضعف الثقة في مسارات التعافي. وفي الوقت نفسه، وُصف الوافدون الجدد أيضاً بأنهم يفتقرون إلى قنوات معلومات موثوقة، ما يجعل تصوّرهم للعودة أكثر اعتماداً على الشائعات منه على الأدلة.

وُصفت توقعات العودة لدى السوريين الوافدين حديثاً بأنها أكثر تفككاً وعدم يقين. وأشارت المقابلات الفردية إلى أن بعض الوافدين الجدد، خاصة الذين نزحوا بسبب العنف المحلي، يظهرون ثقة أقل في إمكانية العودة على المدى القريب وفي بعض الحالات يبدو اهتماماً أكبر بالهجرة مرة أخرى. وذكر أحد المشاركين: "نحن لا نفكر في العودة الآن، نفكر في المغادرة مرة أخرى إذا أمكن". ويعكس هذا التعرّض للصدّات وضعف الثقة في مسارات التعافي. وفي الوقت نفسه، وُصف الوافدون الجدد أيضاً بأنهم يفتقرون إلى قنوات معلومات موثوقة، ما يجعل تصوّرهم للعودة أكثر اعتماداً على الشائعات منه على الأدلة.

أعرب مشاركون من المجتمع المضيف اللبناني عن مواقف مختلفة تجاه العودة في مجموعات النقاش المركّزة. بعضهم صاغ عودة اللاجئين على أنها مرغوبة من منظور عدد السكان والبنية التحتية، ومرتبباً بضغط الخدمات ونقص الموارد. وقال المشاركون: "البنية التحتية لا تستطيع استيعاب أكثر من طاقتها"، و"إذا سمحت الظروف، يجب أن يعيش الناس في بلدهم". وعبر آخرون عن موقف أكثر تعاطفاً، معترفين صراحة بقيود اللاجئين. وذكر أحد المشاركين: "هم بحاجة إلى الأمان أولاً؛ لا أحد يعود إلى الخطر"، بينما قال آخر: "يجب أن نضع أنفسنا في مكانهم". توضح هذه الآراء المتباينة أن سرديات المجتمع المضيف حول العودة تجمع بين إدراك العيب والاعتراف الإنساني.

كما شدّدت المقابلات الفردية على أن الشروط القانونية والسياسات اللبنانية تشكّل ضغوطات العودة بشكل غير مباشر. وحذر المشاركون من أن تشديد تطبيق قوانين الإقامة أو حواجز الوثائق قد يدفع اللاجئين نحو اتخاذ قرارات غير آمنة. وأوضح أحد المشاركين: "إذا طبقت إجراءات صارمة على الجميع دون أوراق قانونية، سيُضطر الناس للنظر في بدائل محفوفة بالمخاطر". تُظهر هذه الإطارات أن العودة ليست مجرد قضية شروط في الجانب السوري، بل أيضاً نتيجة لسياسات الدولة المضيئة.

عبر المقابلات، وُصفت خدمات الدعم النفسي والاجتماعي والمساعدة في اتخاذ القرار بشأن العودة بأنها غائبة إلى حد كبير. وأما المشاركون بعدم وجود آليات استشارية منظمة لمساعدة الأسر في تقييم شروط العودة. وذكر أحد المشاركين ببساطة: "لا، لم أسمع عن مثل هذا الدعم، حتى الدعم العاطفي محدود جداً". ونتيجة لذلك، غالباً ما تشكّل قرارات العودة من خلال الخوف، والضغط الاقتصادي، وشبكات المعلومات غير الرسمية بدلاً من التقييمات الموثوقة.

يظهر التباين بين عاليه والبقاع أنّ أنماط الاستقبال وشبكات الانتماء الاجتماعي وقدرة البنية التحتية تؤثر على كيفية ترجمة النزوح إلى توتر. نفس الصدمة الناتجة عن النزوح تنتج نتائج اجتماعية مختلفة حسب ما إذا كان الوافدون يمتصون اجتماعياً من خلال شبكات مرتبطة بالهوية أو يستوعبون بشكل عام عبر أنظمة خدمات مضغوطة.

## تحليل نقاط الضعف الشاملة: التعرّض غير المتكافئ لحالة عدم اليقين



تشير النتائج إلى أن الضعف لا يظهر كحالة مشتركة موحّدة، بل كتعرّض غير متساوٍ لحالة عدم اليقين، موزّعة بشكل مختلف بين الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة. فعلى الرغم من أن جميع المجموعات تتعرّض لتقليص الخدمات وضغط سبل العيش والضغوطات الاجتماعية، تظهر البيانات أن الاختلاف لا يكمن في الوصول فقط، بل في كيفية امتصاص حالة عدم اليقين وإدارتها والعيش معها على مستوى الفرد والأسرة. وتقترح الدراسة أن ديناميكيات التوتر الحالية لا تنجم فقط عن ندرة الموارد بل عن كيفية توزيع حالة عدم الاستقرار المستمرة اجتماعياً عبر الأدوار والأفراد.

يتأثر الشباب أساسًا بما يمكن وصفه بالانتقال المحجوز إذ لا يقتصر ضعفهم على الجانب الاقتصادي فحسب، بل يشمل البعد الزمني: المسار المتوقع من التعليم إلى العمل إلى الاستقلالية يتعرّض للانقطاع المتكرر. في مناقشات المجموعات، وصف المشاركون الشباب وأولياء الأمور تعطل التعليم ونقص فرص العمل وانخفاض الأجور كعوامل تحاصر المستقبل. وقد لخص أحد المشاركين هذا الواقع بوضوح: " مستقبلهم يبدو قاتمًا للغاية. لن يتمكنوا من إيجاد فرص عمل". وتؤكد المقابلات هذا النمط، مشيرة إلى ازدياد استياء الشباب المحلي عندما تتحوّل أسواق العمل نحو أجور منخفضة، حيث أوضح أحد المطلعين: " تأثر الشباب المحلي وحُرموا من الفرص لأن السوريين قبلوا بأجور أقل". أما بالنسبة للشباب اللاجئ، فإن الانسداد أكثر هيكلية، إذ يجمع بين الحواجز القانونية وانقطاع التعليم والعمل غير الرسمي. والنتيجة ليست تمرّدًا مفتوحًا، بل تعليقًا مطولًا، وتأجيل مرحلة البلوغ دون مسارات بديلة.

على النقيض من ذلك، تُوضع النساء في موقع مديرات حالة عدم اليقين. تُظهر البيانات أن النساء يتحمّلن حالة عدم الاستقرار بشكل غير متناسب من خلال العمل اليومي للتكيف: إدارة فجوات الغذاء، التنقل بين الخدمات، التفاوض بشأن الوصول إلى التعليم، وتخفيف معاناة الأطفال. تصف المقابلات والمناقشات النساء بشكل متكرر باعتبارهنّ الواجهة بين المؤسسات الهشة وبقاء الأسر. يزيد هذا الدور من تعرضهنّ للاستغلال والعبء النفسي. وقد وصف أحد المشاركين كيف تم خداع أم جديدة في عملية شراء بسيطة: " أخذوا عشرة أكياس وأعطوها خمسة فقط. كثير من الناس يستغلون وضعهم". كما تتحمّل النساء العبء النفسي لمخاوف الأطفال وعدم استقرارهم، حيث لاحظ أحد المشاركين ردود فعل صادمة لدى الأطفال النازحين: " إذا أغلق باب بقوة، يتفاعلون بشكل شديد". وعلى الرغم من أن بعض البرامج تقدّم الدعم النفسي، تشير المقابلات إلى أن التمكين المرتبط بسبل العيش والدعم الهيكلي للنساء لا يزال مجزأ. لذلك، لا تعتبر النساء ضعيفات فحسب، بل يعملن أيضًا كمتنبّات مخفية للنظام.

أما الأشخاص ذوو الإعاقة، فيتأثرون بنمط ثالث يمكن وصفه بالإقصاء المركّب. على عكس الشباب (حركة مقيدة إلى الأمام) والنساء (تحمل عبء التكيف المفرد)، يتأثر الأشخاص ذوو الإعاقة من خلال حواجز متعدّدة في كل مجال: الرعاية الصحية، التنقل، الدخول، والتسجيل للحصول على المساعدات. وتحدّد المقابلات الأشخاص ذوي الإعاقة باستمرار كواحدة من أكثر الفئات تضررًا، حيث قال أحد المشاركين إن البرامج يجب أن تستهدف صراحة " الأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والفتيات". كما أشار آخر إلى أن الأنظمة الاجتماعية القائمة تستبعد بالفعل الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، وأن ظروف الأزمة تزيد هذا الإقصاء بدلًا من إنشائه. لذلك، فإن تقليص الخدمات لا يقلل الدعم فقط؛ بل يزيل آخر نقاط الوصول المتاحة. والأشخاص ذوو الإعاقة ليسوا ضعفاء اقتصاديًا فحسب، بل يُعاد ترتيب أولوياتهم بشكل هيكلي ضمن نظام توزيع الموارد أثناء الأزمات.

تشير النتائج إلى تحوّل تحليلي مهم: الضعف هنا لا يتعلّق فقط بمن يمتلك أقل بل بمن يتحمّل حالة عدم الاستقرار. الشباب يتحمّلون عدم اليقين من خلال تأجيل المستقبل. النساء يتحملنه عبر إدارة البقاء اليومي. والأشخاص ذوو الإعاقة يتحملونه من خلال الإقصاء المنهجي المتعدّد الطبقات. هذه آليات عرض مختلفة، تؤدي إلى نتائج سلوكية واجتماعية مختلفة: إحباط الشباب، إرهاب النساء، وخفاء لدى الأشخاص ذوي الإعاقة، وكلها تغذي التوتر بطرق متباينة.

يمكن تفسير السياق الحالي بطريقة مبتكرة على أنه حالة من امتصاص الصدمات الاجتماعية. مع تقلص الدعم الإنساني واستمرار التجزؤ في الحوكمة، يقوم النظام بشكل غير رسمي بإعادة توزيع الصدمة إلى الأسر والأدوار الاجتماعية المحدّدة. بدلًا من أن تمتص المؤسسات الثقيليات يتحمّل الأفراد ذلك. يمتص الشباب الصدمة من خلال تأجيل مراحل الحياة، والنساء من خلال العمل غير مدفوع الأجر للتكيف، والأشخاص ذوو الإعاقة من خلال الإقصاء الصامت. هذا يفسر لماذا يظهر التوتر بشكل متقطع بدلًا من أن يكون مستمرًا؛ إذ يتراكم الضغط في الخصوصية قبل أن يظهر علنًا.

كما يوضح هذا المنظور سبب عدم كفاية التدخّلات المعتمدة على الخدمات فقط. إذ إن الحد من التوتر يتطلب ليس فقط استعادة الموارد، بل إعادة توزيع حالة عدم اليقين بشكل أكثر عدلًا، من خلال قواعد واضحة ومتوقعة، وضوح قانوني، ومعايير شاملة للخدمات، ومسارات سبل عيش مستهدفة للشباب، وتمكين مرتبط بالدخل للنساء، وضمان قنوات وصول للأشخاص ذوي الإعاقة. وبدون ذلك، لا تكون المجتمعات فقيرة الموارد فحسب، بل تتحمّل أيضًا عبءًا هيكليًا بوصفها ممتصّات صدمات لفشل النظام.

## مستند ٤: آليات الضعف المتباينة

المجموعة	الآلية الرئيسية للتعرض	ما يتحملونه	نتائج التعرّض للمخاطر	أداة البرنامج
الشباب	انسداد مسار الانتقال	تأجيل مرحلة البلوغ	الإحباط والانفصال	مسارات مدفوعة الأجر
النساء	حمل التكيّف المفرط	العمل من أجل البقاء	الإرهاق والاستغلال	أدوار مرتبطة بالدخل
الأشخاص ذوو الإعاقة	الإخفاء في الوصول	الإقصاء النظامي	غياب الخدمات	قنوات محميّة
القادمون الجدد	عدم اليقين القانوني	الخوف والتجنّب	نقص التسجيل	تيسير الدخول
الأسر محدودة الدخل	فجوة الاعتراف	مظالم مرتبطة بعدم الإنصاف	الاستياء	معايير شفافة

## التباين الإقليمي في ديناميكيات التعايش

على الرغم من أن كلا المنطقتين تعانيان من نفس الانهيار الاقتصادي الكليّ وتقليص التمويل، فقد تفاعل النسيج الاجتماعي بطرق متعاكسة. المحرّك الأساسي لهذا الاختلاف ليس عدد اللاجئين، بل الانتماء الطائفي والاجتماعي بين القادمين الجدد والمجتمع المضيف.

### مستند ٥: مقارنة تحليلية للنتائج

الميزة	قضاء عاليه (نموذج الضيف)	منطقة البقاع (نموذج الضغط)
التصوّر الاجتماعي	يُنظر إلى القادمين الجدد (من السويداء/مناطق الدروز) كضيوف أو أقارب	يُنظر إلى القادمين الجدد كتهديد أمني أو عبء اقتصادي
المحرّك الأساسي للتوتر	موجات سياسية/أمنية مرتبطة بالأحداث الوطنية، وليس الاحتكاك اليومي	المنافسة على الموارد: السكن والمياه وفرص العمل
استجابة المؤسسات الرسمية	التركيز على التسجيل والمراقبة؛ مع حد أدنى من العداء الظاهر	ضغط بلدي مرتفع؛ استياء بسبب أكثر من ٢٠٠٠٠ وافد جديد
عامل الاندماج	تقارب طائفي مرتفع (دروز إلى دروز) يقلل من الاحتكاك الثقافي	إدراك كبير للفجوة الثقافية ومخاوف من اختلال التوازن الديمغرافي
مخاطر الحماية	المخاوف بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي والخطف مرتبطة أساساً بالوضع داخل سوريا	القلق من الترحش والاستغلال مرتبط بالظروف السائدة داخل لبنان

يُعد التباين بين عاليه والبقاع ذا دلالة تحليلية مهمة، لأنه يظهر أن محرّكات التوتر لا تحدّد فقط أعداد اللاجئين أو وجودهم، بل نوع التثبيت الاجتماعي وشبكات الاستقبال المتاحة في كل سياق. وتشير الأدلة الميدانية إلى أن البنية الاجتماعية المحلية، وخصوصاً الانتماء الطائفي والمجتمعي، تشكل بشكل كبير كيفية تفسير واستيعاب وصول القادمين الجدد.

في عاليه، تصف بيانات المقابلات أنماط التوتر بأنها دورية ومرتبطة بالأحداث، وليست مستمرة. غالباً ما يُنظر إلى القادمين من السويداء ومناطق ذات أغلبية درزية على أنهم أقارب أو ضيوف، ويتم استضافتهم غالباً من خلال شبكات دعم خاصة أو طائفية، بدلاً من دخول قنوات المساعدة العامة مباشرة. هذا الامتصاص عبر الشبكات يقلل من المنافسة الظاهرة على الخدمات ويحد من الاحتكاك اليومي. ونتيجة لذلك، يُنظر إلى التوتر في عاليه بأنه أقل ارتباطاً بالتنافس على الموارد، وأكثر ارتباطاً بالقلق من آثار سياسية وأمنية قد تؤثر على الاستقرار المحلي. والحساسية التي أشار إليها المشاركون تتعلق أساساً بالمخاطر السياسية المتصورة وانتقال النزاع الخارجي، وليس ناتجاً عن اختلاف الهوية وحده.

أمّا في البقاع، فتصف المقابلات ومناقشات المجموعات سياقًا يُفسر فيه وصول القادمين الجدد أساسًا من خلال عدسة ضغط الموارد. مع دخول أعداد كبيرة من الوافدين الجدد إلى البلديات التي تعاني أصلًا من ضغوطات، ربط المشاركون التوتر مرارًا بزيادة الضغط على البنية التحتية ونقص الخدمات والمنافسة على سبل العيش. وبدون آليات قوية للجسر الطائفي أو القرابي بين القادمين والمجتمعات المضيفة، يتحوّل التفسير الاجتماعي نحو الإطار التنافسي. ووصف المشاركون كيف يُنظر إلى كل من اللاجئين المستقرين منذ فترة والوافدين حديثًا على أنهم يستنزفون نفس الموارد المحدودة من مياه وكهرباء وفرص عمل وبضائع مدعومة مثل الأسر اللبنانية محدودة الدخل. وفي هذا السياق، يرتبط الاستياء بدرجة أقل بالمخاوف السياسية، وبدرجة أكبر بالإحساس بالإزاحة المادية وتشبّع الخدمات.

## نتائج التحقق المجتمعي

تمّ عقد ورشّتي تحقق مجتمعي في عاليه والبقاع لمراجعة النتائج الأولية مع المشاركين وأصحاب المصلحة المحليين ولاختبار دقّة التفسير. مثلت هذه الورش خطوة تحقق تشاركيّة، حيث راجع المشاركون النتائج الموضوعية وقدموا ملاحظاتهم بناءً على تجربتهم الحياتية، ما ساعد في صقل التحليل ووضع في سياقه المحلي.

في كلا الورشتين، أشار المشاركون إلى توافق كبير بين النتائج والواقع المجتمعي الحالي، حيث قدّر بمعدل يقارب ٩٠٪. واتفقت الآراء بشكل عام على أن التحليل يعكس الضغوط الحالية المتعلقة باستبعاد الخدمات، وضغوط سبل العيش، وفجوات التصرّ، والشعور بالانتماء المشروط. كما لخصّ أحد المشاركين الوضع بالقول إن الناس اليوم يسعون بالدرجة الأولى إلى "العمل والحياة الكريمة".

وأضافت مناقشات الورش توضيحات مهمّة حول ديناميكيات المساعدات والخدمات. شدّد المشاركون على أن نقص التمويل يؤثر على جميع الفئات، وأن الاعتقاد السائد بأن المساعدات مخصّصة فقط للاجئين غير دقيق. وأحدوا أن الحالات البارزة للمساعدات غالبًا ما تشكّل التصرّ العام أكثر من مستويات التغطية الفعلية. ووصف اللاجئون الوافدون حديثًا بأنهم من الأكثر استبعادًا بسبب مخاوف الوثائق وعدم الأمان القانوني، حيث ذكر أحد المشاركين: "بصفتنا وافدين جدد، لا نتلقى أي مساعدة على الإطلاق". كما تم إبراز الفروق في الوصول بين السوريين المستقرين منذ فترة طويلة والقادمين حديثًا بشكل أوضح مما كانت عليه في النقاشات السابقة.

وأشار المشاركون أيضًا إلى المحسوبة ووسائل الوصول القائمة على العلاقات كعوائق شاملة تؤثر على دخول الخدمات والمساعدات، بما في ذلك في القنوات الإنسانية. ووصفت الضغوط الاقتصادية واستغلال العمالة بأنها نظامية وليست خاصة بفئة معينة، حيث يقبل اللبنانيون والسوريون على حد سواء بأجور استغلالية تحت ظروف البقاء. وتم التأكيد على أن الانتماء يُفهم بشكل متنسق على أنه مشروط بالأمان والقبول والاستقرار الاقتصادي، وليس بالجنسية وحدها.

كما أكدت مناقشات التحقق على عوامل تصعيد التوتر التي قد لا تكون واضحة دائمًا في المقابلات الأولية، وخصوصًا دور المعلومات المضلّة، وانتشار الشائعات، وتأطير الإعلام. وقد حدّر المشاركون من أن السرديات الانتقائية أو غير الدقيقة للمساعدات تنتشر بسرعة وتزيد من الاستياء، مشيرين إلى أن المعلومات الكاذبة أو المجتزأة غالبًا ماتنتشر أسرع من التوضيح. بشكل عام، أكدت ملاحظات التحقق الأنماط التحليلية الرئيسية وأضاف تفاصيل حول تشوّه التصورات، وتوسّط الوصول، والتوتر المدفوع بالسرديات، مما عزز مصداقية النتائج القائمة على المجتمع المحلي.

## الخاتمة

تُظهر هذه الدراسة أن التوتّرات الحالية في عاليه والبقاع لا تنشأ بالأساس عن اختلاف الهوية أو العداء اليومي المستمر، بل عن تراكم طويل للشكّ وعدم اليقين في ظل تقلّص أنظمة الدعم. فلا تعيش المجتمعات صراعًا دائمًا، وإنما ترزح تحت ضغط مستمر يظهر على شكل موجات غالبًا ما تحفّزها الخطابات السياسية أو الصدمات الاقتصادية أو التفاوت الملحوظ في توزيع المساعدات. ورغم استمرار مظاهر التعايش، إلا أنه قائم شكليًا لكنه هش، ومتسامح ظاهريًا لكنه غير آمن.

تشير النتائج إلى أن الاستبعاد من الخدمات والمنافسة على سبل العيش والتصورات المرتبطة بعدم المساواة في المساعدات تعمل كمؤثرات متداخلة تعزّز الإحساس بعدم الإنصاف، أكثر من كونها مشاكل منفصلة. ويتمثل النمط الأبرز في اختلال تقاسم الأعباء: فالشباب يواجهون آفاقًا مسدودة، والنساء يتحمّلن ضغوطات الإبقاء اليومية ورعاية الأسرة، فيما يبرز الأشخاص ذوو الإعاقة تحت وطأة إقصاء منهجي متعدد الأبعاد. وقد أدّى تقلّص الدعم الإنساني إلى نقل عبء امتصاص الصدمات من المؤسسات إلى الأسر، مما يزيد من الضغوط والإحساس بعدم الإنصاف والتوتر المرتبط بالإدراك.

تعكس سرديات العودة بنية الضغط نفسها، فالعودة لا تُنظر إليها كقرار سياسي أو اختياري بقدر ما هي حسابات مشروطة بتشكّل وفق الأمن، وتوافر الخدمات، وصون الكرامة. وفي الوقت نفسه، فإن شعور المجتمعات المضيفة بالإحباط لا ينشأ فقط من وجود اللاجئين، بل من إحساس بالتخلّي وغياب الاعتراف المتكافئ. وتشير هذه الديناميكيات إلى أن برامج التعايش التقليدية وحملات التوعية وحدها غير كافية، إذ يتطلب الأمر ضمان عدالة مرئية وآليات وصول قابلة للتنبؤ.

وتُظهر أنماط الهشاشة أنها مرتبطة بالأدوار الاجتماعية، ما يستلزم استجابات مختلفة حسب الفئات. فالشباب يعانون أساسًا من انسداد مسارات كسب العيش وتأخر الانتقال إلى الاستقلال الاقتصادي. أما النساء، فيتجلّى الإقصاء لديهن عبر تراكم أعباء العمل غير المدفوع والتكليف اليومي والقيود على الوصول. فيما يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة حواجز إدارية وخدمائية تتفاقم في ظل تقلّص الموارد، مما يجعل الاستجابات الموجهة أكثر فاعلية من تصنيف الفئات عامة على أنها هشّة.

ولا تقتصر مسببات التوتّر على الموارد فحسب، بل تتوسّطها أيضًا أنماط الحوكمة. إذ يتأثر الوصول إلى المساعدات والخدمات والفرص بإطار سياسي متجزئ، وقدرات بلدية متفاوتة، وقواعد أهلية مؤسسية، وممارسات تحكّم غير رسمية. وغالبًا ما يحدث الإقصاء عند نقاط الدخول، مثل اشتراط الوثائق، وطبقات الموافقة، والإحالات القائمة على العلاقات، ما يعني أن هندسة الوصول نفسها، وليس ندرة الموارد فقط، تخلق عدم المساواة. ومن ثم، يصبح تصميم مسارات وصول عادلة وشفافة وقابلة للتنبؤ أمرًا أساسيًا للحد من الفجوات في التصورات وتقليل مخاطر التوتّر.

#### تنويه:

إن الآراء ووجهات النظر الواردة في هذا التقرير تعبّر عن آراء الباحثين ولا تعكس بالضرورة الموقف الرسمي لمنظمة بسمّة وزيتونة. المعلومات الواردة هنا مقدّمة لأغراض إعلامية عامّة فقط. إن استخدام الأسماء أو الحدود أو أي إشارات جغرافية لا يعني وجود تأييد أو اعتراف رسمي من قبل منظمة بسمّة وزيتونة. على الرغم من بذل كل جهد ممكن لضمان دقة واكتمال المعلومات الواردة، فإن منظمة بسمّة وزيتونة لا تقدم أي تعهدات أو ضمانات، صريحة كانت أم ضمنيّة، بشأن اكتمال المحتوى أو موثوقيته أو ملائمته.